



مركز البحوث
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

قبيل توجه الرئيس عباس إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإلقاء كلمة فلسطين كان المناخ السائد هو تفعيل تحرّك دولي بعد عدّة جولات للمبعوثين الأمريكيين، وعدم حصول الجانب الفلسطيني منهم على إجابات واضحة بشأن حلّ الدولتين وحدود عام ١٩٦٧. ويبدو أنّ الزيارة الأخيرة للمبعوثين كان الهدف منها هو كبح الجانب الفلسطيني عن الذهاب بعيداً في التعويل على التحرك الدولي، والتخفيف منه ومن سقف الخطاب الذي سيلقيه الرئيس عباس أمام الجمعية العامة، والترتيب للقاء يجمع الرئيس عباس مع الرئيس الأمريكي مع أنّ بعض الأصوات المتفائلة عوّلت على لقاء ثلاث يجمع عباس- ترامب - نتنها هو إلا أنّ ذلك لم يحصل، حتى اللقاء الثنائي بين عباس وترامب لم يصدر عنه بيان مشترك لرفض الجانب الأمريكي الإشارة إلى حلّ الدولتين، فيما جاء خطاب الرئيس عباس ليؤكد فشل ٢٤ عاماً من التفاوض الذي أعقب التوقيع على اتفاقات أوسلو في تمكين الفلسطينيين من إقامة دولة على حدود عام ٦٧، لا بل إنّ هذا الحل تآكل وأصبح بعيد المنال.

وفي خطابه طالب الرئيس عباس المجتمع الدولي بـ"العمل الجادّ من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة محددة"، ودعا إلى تطبيق "المبادرة العربية" للسلام بما يشمل "قضية اللاجئين"، "عبر الحل العادل والمتفق عليه غير المفروض على أحد حسب قرار ١٩٤".

ودعا إلى "الطلب من إسرائيل الإقرار بحدود عام ١٩٦٧ كأساس لحلّ الدولتين، وترسيم هذه الحدود على أساس قرارات الشرعية الدولية، وبعد هذا الترسيم سيكون بمقدور كل طرف أن يتصرّف بأرضه كما يشاء دون الإجحاف بحقوق الطرف الآخر".

وتابع: "أطالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعترفت بدولة إسرائيل أن تعلن أنّ اعترافها تمّ على أساس حدود العام ١٩٦٧، وذلك تأكيداً على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وبمقتضيات الحلّ السياسي القائم على هذه القرارات". وقال: "اسمحوا لي أن أسألكم، أين هي حدود دولة إسرائيل التي اعترفتم وتعرّفون بها؟ كيف يمكن الاعتراف بدولة ليس لها حدود، والقانون الدولي يقول أنّ لكل دولة حدود".

ودعا الدول "التي لم تعترف بدولة فلسطين على الاعتراف بها"، مشيراً إلى أنّه "لا يعقل أن تغيب معايير المساواة التي تساعد في تحقيق السلام، وأنا لا أفهم كيف يضرّ الاعتراف بدولة فلسطين بفرص تحقيق السلام، لاسيّما ونحن كفلسطينيين نعترف بدولة إسرائيل على حدود العام ١٩٦٧".

وقال إنّ يتوقع من مجلس الأمن الدولي "الموافقة على طلبنا بقبول دولة فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، فكل من يؤيد الحلّ السياسي على أساس الدولتين عليه أن يعترف بالدولتين وليس بدولة واحدة".

وكان رئيس السلطة الفلسطينية قد استهلّ كلمته بالقول: "لقد اعترفنا بدولة إسرائيل على حدود العام ١٩٦٧، لكن استمرار رفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بهذه الحدود يجعل من الاعتراف المتبادل الذي وقّعناه في أوسلو عام ١٩٩٣ موضع تساؤل".

واعتبر الرئيس عباس أنّ "خيار الفلسطينيين والعرب، وخيار العالم هو القانون الدولي والشرعية الدولية وخيار الدولتين على حدود ١٩٦٧"، وأنه "سوف نُعطي المساعي المبذولة من إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وأعضاء الرباعية الدولية، والمجتمع الدولي كل فرصة ممكنة لتحقيق الصفقة التاريخية المتمثلة بحل الدولتين، وذلك لتعيش دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية بسلام وأمن، جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل". وختم بالقول: "إمّا الاستقلال وإمّا الحقوق الكاملة للجميع على أرض فلسطين التاريخية".

وتسعى القيادة الفلسطينية إلى تحويل خطاب الرئيس عباس إلى مشاريع قرارات، تمهيداً لتقديمها إلى الأمم المتحدة، وبشكل خاص ما يتعلّق بالعضوية الكاملة للدولة الفلسطينية بالأمم المتحدة، وإجراء مشاورات مع الجهات الدولية المختلفة، وأنه سيكون هناك أولويات لمشاريع القرارات وفق الدعم الدولي وضمان التصويت لكل مشروع.

في الأيام القليلة السابقة لذهاب الرئيس عباس حصل تطوّر لافت، تمثّل في زيارة وفد لحركة حماس، برئاسة اسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس، إلى القاهرة في أول زيارة خارجية له. خلال هذه الزيارة، وبعد حوارات مع المخابرات المصرية أعلن عن التوصل إلى اتفاق مصالحة جديد، وبموجبه أعلنت حركة حماس حلّ اللجنة الإدارية في غزة استجابةً لمطالب الرئيس عباس، الأمر الذي فتح الطريق لعودة حكومة الوفاق لممارسة مسؤولياتها تجاه قطاع غزة، ومنح الرئيس عباس قوة التمثيل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخلال لقاءاته التي سيجريها في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهنا يُشار إلى أنّ الجهود المصرية جاءت بعد طلب أمريكي بتمثيل فلسطيني موحد في المفاوضات القادمة، باعتبار ذلك مدخل للعبور إلى مؤتمر سلام إقليمي. هل يمكن أن تنجح المصالحة هذه المرّة، أم تتحوّل إلى عبء، وذريعة للعدو للهروب من التسوية مع الفلسطينيين وتقديم التنازلات لهم، أم أنّ هذا اللقاء للكرة في الملعب الفلسطيني لكسب المزيد من الوقت لتنفيذ المزيد من الاستيطان والتهويد، فاللعب بالساحة الفلسطينية متاح بقوة، وبالتالي إفشال جهود المصالحة. لكن ألم يكونوا يتفاوضون مع الرئيس عباس حتى عندما كان قطاع غزة خارج سلطته بماذا يفسر ذلك...؟

خطاب عباس في الأمم المتحدة

ألقي الرئيس عباس خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة طالب خلاله المجتمع الدولي بـ"العمل الجادّ من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة محدّدة"، قائلاً: "لم يعد كافياً إصدار البيانات الفصفاضة بدون سقف زمني"، ودعا إلى تطبيق "المبادرة العربية" للسلام بما يشمل "قضية اللاجئين"، بحسب ما نصّت عليه المبادرة العربية "عبر الحل العادل والمتفق عليه غير المفروض على أحد حسب قرار ١٩٤".

واعتبر أنه "من أجل إنقاذ عملية السلام وحل الدولتين، فإنّ على الأمم المتحدة والدول الأعضاء العمل من أجل وقف النشاطات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة كافة، كما نصّت عليه القرارات الدولية وآخرها قرار ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، وفق منطوق اتفاقية جنيف الرابعة، وتوفير الحماية الدولية لأرض وشعب فلسطين توطئةً لإنهاء الاحتلال، لأنه ليس بمقدورنا حماية شعبنا وأرضنا ومقدّساتنا من هذا الاحتلال البغيض، ولا يمكن أن يكون الرد على هذا الاحتلال السكوت عليه".

ودعا إلى "الطلب من إسرائيل الإقرار بحدود عام ١٩٦٧ كأساس لحل الدولتين، وترسيم هذه الحدود على أساس قرارات الشرعية الدولية، وبعد هذا الترسيم سيكون بمقدور كل طرف أن يتصرف بأرضه كما يشاء دون الإجحاف بحقوق الطرف الآخر".

وتابع: "أطالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعترفت بدولة إسرائيل أن تُعلن أنّ اعترافها تمّ على أساس حدود العام ١٩٦٧، وذلك تأكيداً على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وبمقتضيات الحل السياسي القائم على هذه القرارات". وقال: "اسمحوا لي أن أسألكم، أين هي حدود دولة إسرائيل التي اعترفتكم وتعترفون بها؟ كيف يمكن الاعتراف بدولة ليس لها حدود، والقانون الدولي يقول إن لكل دولة حدود".

ودعا الدول "التي لم تعترف بدولة فلسطين على الاعتراف بها"، مشيراً إلى أنه "لا يعقل أن تغيب معايير المساواة التي تساعد في تحقيق السلام، وأنا لا أفهم كيف يضّر الاعتراف بدولة فلسطين بفرص تحقيق السلام، لاسيّما ونحن كفلسطينيين نعترف بدولة إسرائيل على حدود العام ١٩٦٧".

وقال إنه يتوقع من مجلس الأمن الدولي "الموافقة على طلبنا بقبول دولة فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، فكل من يؤيد الحل السياسي على أساس الدولتين عليه أن يعترف بالدولتين وليس بدولة واحدة".

وكان قد استهلّ كلمته بالقول: "لقد اعترفنا بدولة إسرائيل على حدود العام ١٩٦٧، لكن استمرار رفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بهذه الحدود يجعل من الاعتراف المتبادل الذي وقّعناه في أوسلو عام ١٩٩٣ موضع تساؤل".

وأشار إلى أنه منذ خطابه العام الماضي، "والذي طالبنا فيه بأن يكون عام ٢٠١٧ هو عام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، واصلت حكومة الاحتلال بناء المستعمرات على أرض دولتنا المحتلة، منتهكة المواثيق والقرارات الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، كما واصلت تنكّرها وبشكل صارخ لحلّ الدولتين، ولجأت إلى سياسات وأساليب المماثلة وخلق الذرائع للتهرب من مسؤولياتها بإنهاء احتلالها لأرض دولة فلسطين. وعندما نُطالبها ويطلبها المجتمع الدولي بإنهاء احتلالها لأرض دولتنا، تنهّرت من ذلك وتتذرع بادّعاءات التحريض، وبعدم وجود شريك فلسطيني، أو طرح شروط تعجيزية، وهي تُدرك كما تدركون جميعاً، أن الحاضنة الطبيعية للتحريض، ولأعمال العنف هو الاحتلال الإسرائيلي العسكري لأرضنا الذي جاوز اليوم نصف قرن من الزمان".

وأشار إلى أنّ "حل الدولتين اليوم في خطر، ولا يمكننا كفلسطينيين أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذا الخطر الداهم الذي يستهدف وجودنا الوطني والسياسي والماديّ على أرضنا، ويتهدّد السلام والأمن في منطقتنا والعالم، وقد نجد أنفسنا مضطرين إلى اتّخاذ خطوات، أو البحث في حلول بديلة لكي نحافظ على وجودنا الوطني، وفي ذات الوقت نُبقي الآفاق مفتوحة لتحقيق السلام والأمن. خيارنا كفلسطينيين وكعرب، وخيار العالم هو القانون الدولي والشرعية الدولية وخيار الدولتين على حدود ١٩٦٧، وسوف نُعطي المساعي المبذولة من إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وأعضاء الرابعية الدولية، والمجتمع الدولي كل فرصة ممكنة لتحقيق الصفقة التاريخية المتمثلة بحل الدولتين، وذلك لتعيش دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية بسلام وأمن، جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل". وختم بالقول: "إما الاستقلال وإما الحقوق الكاملة للجميع على أرض فلسطين التاريخية". وهذا يعني أن الفلسطينيين، تنازلوا كثيراً وقبلوا بدولة على حدود ٦٧، وقبلوا بـ ٢٢% من أراضي فلسطين التاريخية، وكل هذه التنازلات، ولم يتم الاستجابة من قبل إسرائيل، لذلك لا بدّ أن

يقوم الشعب الفلسطيني بكتابة حقوقه من جديد، بأن له أرض احتلت بالكامل، ويجب أن يُصاغ الصراع من جديد والتأكيد على أن فلسطين من النهر إلى البحر هي للفلسطينيين.

من جهتها قالت مصادر إسرائيلية أنّ دوائر صنع القرار في تل أبيب تنظر بجديّة بالغة إلى خطاب الرئيس الفلسطيني، والذي أعلن فيه نيّته حلّ السلطة الفلسطينية وإنهاء اتفاق أوسلو.

وذكرت إذاعة جيش الاحتلال أنّ تل أبيب كانت تدرك توجّهات الرئيس الفلسطيني الأخيرة وحالة اليأس والإحباط التي يعيشها عباس ومدى خطورة انعكاس ذلك على مجمل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية. وتابعت: "دوائر الأمن والجيش تحذر من موجة عنف جديدة، "انتفاضة"، قد تشهدها الأراضي الفلسطينية خلال الأسابيع والأشهر القادمة في ظلّ إجبار عباس لقادة أجهزته الأمنية على إبطاء التنسيق الأمني مع مختلف أجهزة الأمن الإسرائيلية".

في حين قال مصدر في مكتب رئيس وزراء العدو نتنياهو أنّ "خطاب عباس هو تعبير حقيقي عن أفكاره الراضية للسلام الحقيقي وأنّ تهديده بإلغاء أوسلو يدلّ على استمراره في طريق نزع شرعية إسرائيل سياسياً وقانونياً".

جهود التسوية

في محاولة لاسترداد دورها مجدّداً على الساحتين العربية والدولية، بعد النجاح المؤقت الذي حقّقه بملف المصالحة الفلسطينية وتقريب وجهات النظر بين حركتي "فتح" و"حماس" عقب خلافٍ طويل، تحاول مصر إدارة ملف "التسوية" بين الفلسطينيين وإسرائيل، والسعي لعقد قمة سلام جديدة بين الطرفين على أراضيها.

وقد كشفت صحف عبرية وعربية عن جهود مصرية تجري للتحضير لعقد اجتماع قمة في مدينة شرم الشيخ المصرية، يجمع السيسي ونتنياهو والملك الأردني عبد الله الثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، لإحياء مشروع "التسوية" في منطقة الشرق الأوسط.

وفي التفاصيل كشف مسؤول مصري رفيع المستوى يعمل في وزارة الخارجية المصرية، تفاصيل الجهد الجديد لمصر لإحياء مشروع التسوية في منطقة الشرق الأوسط، بمساعدة بعض رؤساء الدول العربية، قائلاً: "هناك خطة سرية متفق عليها مصرية وإسرائيلية وأمريكية من خلال لقاءات سابقة".

وتتمثّل الخطة في "تحقيق مصالحة فلسطينية داخلية وإنهاء خطر المقاومة الموجودة بقطاع غزة على إسرائيل، ومن ثمّ البحث عن سبل لإحياء مشروع التسوية الكاملة في المنطقة، قبل الانتقال للمرحلة الثالثة والأخيرة للتطبيع العربي مع إسرائيل".

وأضاف أنّ الكثير من الدول العربية تطمح لأن تصل إلى البند الأخير من الخطة مباشرةً بتطبيع سياسي واقتصادي كامل مع الاحتلال، لكن تقف القضية الفلسطينية عقبة في وجههم، مضيفاً: "لذلك بدأ هذا الجهد بدعم عربي كبير لإنجاح جهود مصر في المصالحة والتسوية والاتصالات تجري على قدمٍ وساق حول القمة

المقبلة، وسيتم عقدها- بحسب المعلومات الأولية التي وصلتنا- في منتصف شهر ديسمبر المقبل، في مدينة شرم الشيخ المصرية وبحضور وفود عربية ودولية كبيرة".

وكشف أنّ "خطة التسوية" الجديدة التي ستطرح قد تمّ تجهيزها بمشاركة مصر والأردن ووفدين إسرائيلي وأمريكي، لافتاً إلى أنّ "اللقاءات السريّة جرت في ثلاث عواصم هي القاهرة وعمّان وواشنطن، وأطلع الرئيس محمود عباس شخصياً على الخطة الجديدة.

ومن جهةٍ أخرى فإنّ اللقاء بين نتياهو والسيسي، والذي رتّب له جهاز المخابرات العامّة الذي حضره رئيسه اللواء خالد فوزي، بعدما بات ملفّ المصالحة الفلسطينية الداخلية، وكذلك التسوية، تحت متابعة مباشرة من المخابرات المصرية، بحث في السبل المحاولات لاستئناف المفاوضات وإبرام صفقة إقليمية التي من شأنها أن تطبّع العلاقات ما بين دول عربية. وبناءً على ذلك، فإنّ الخطوات المصرية تتسارع لإتمام الصفقة التي يحلمون بها، المصالحة الفلسطينية أولاً، ثمّ "تسوية" الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ثانياً، وهذا بالتوازي مع التطبيع الكامل والعلمي ما بين دول عربية وإسرائيل.

إلى ذلك، رجّح مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي السابق، أوري سافير، أنّ الرئيس الأمريكي لا يُبدي حماساً لقبول عرض السيبي بتنظيم مؤتمر قمة إقليمية في واشنطن، للإعلان عن تحالف إقليمي جديد بزعامة أميركية. ويعود ذلك لتحقّظ الرئيس ترامب على المطالب العربية، باعتماد مبادرة السلام العربية أساساً لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولإدراكه أنّ هذه المبادرة "غير مقبولة" من نتياهو، الذي يصرّ بأن يسبق التعاون الأمني الإقليمي المُعلن بين إسرائيل والدول العربية، أي مباحثات حول تسوية الصراع.

في حين أنّ الجانب العربي "مُحبط من تهريب إدارة ترامب من تبني حلّ الدولتين" أساساً لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ويذكر أنّ مصادر فلسطينية مطلّعة من منظمة التحرير الفلسطينية، كشفت ملامح الخطة التي طرحها الوفد الأمريكي للسلام برئاسة موفد الرئيس الأمريكي الخاص، جاريد كوشنير على القيادة الفلسطينية في الاجتماعات الأخيرة، وإنّ الإدارة الأمريكية تسعى إلى شطب حلّ الدولتين واستبداله بحكم ذاتي مرتبط بالكونفدرالية مع الأردن.

وأوضحت أنّ الخطة تستند على ثلاثة بنود رئيسة هي: توسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية بما يشمل مناطق (ب، ج)، وتقديم تسهيلات اقتصادية للفلسطينيين وتوفير حكم ذاتي مرتبط بالأردن.

وإنّ الخطة الأمريكية تستند إلى أن يبقى الفلسطينيون تحت الاحتلال، والبحث عن تسوية سياسية لا تستند إلى حل الدولتين، مؤكّدة أنّ الخطة الأمريكية طرحت بشكل رسمي على القيادة الفلسطينية، وأن القيادة الفلسطينية رفضت الطرح الأمريكي وأكّدت على ضرورة إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على حدود عام ١٩٦٧.

وأكدت مصادر فلسطينية خاصة، أنّ الإدارة الأمريكية قدّمت مقترحاً للقيادة الفلسطينية، يقضي بالبداية بتطبيق الكونفدرالية مع الأردن، ومن ثم إقامة الدولة الفلسطينية.

وأشارت المصادر، إلى أنّ الرئيس عباس أكدّ لكوشنير رفضه أيّ مقترح غير مبني على حلّ الدولتين أو إقامة الدولة الفلسطينية، مرّجحة أن يكون الرئيس ترامب قد أعاد طرح الفكرة مجدداً على الرئيس عباس خلال لقائهما على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في حين خلا خطاب ترامب في الجمعية العامة من التطرّق لقضية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وكأّنها قضية "غير موجودة"، أو كأّنه غير ذي صلة بها، وهذا بحدّ ذاته يكشف بؤس وعم خطاب الرئيس الأميركي. لكن عندما لا يتعرّض من قريب أو بعيد للمسألة الفلسطينية، فهو كأّنه يقول للرئيس عباس والشعب الفلسطيني أنتم وقضيتكم لستم أولوية للولايات المتحدة، وكلّ قضايا العالم سابقة عليكم في الأهمية والمكانة.

من جهتها قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية الأسبق **تسيفي ليفني** أنّ المواقف التي أبدتها دول "المحور السنّي المعتدل" ستعزز البيئة الإستراتيجية والإقليمية لإسرائيل. وأكّدت أن هناك "نافذة فرص تاريخية يتوجّب استغلالها بشكلٍ حاذق، وتتمثل في وجود عالم عربي مستعدّ للتعاون معنا إلى جانب رئيس أمريكي يتفهم مخاوفنا ويمكن الاعتماد عليه".

وأوضحت ليفني بأنّه يتوجّب على إسرائيل توفير بيئة تسمح بإجراء الزعماء العرب بالتعاون مع إسرائيل علناً، مشدّدة على أنّ هذا يتطلّب العمل على دفع المفاوضات مع الفلسطينيين قدماً.

واستدركت السياسية الإسرائيلية بأنّ نتنها هو سيخيّب آمال القادة العرب وسيخرجهم لأنّه لن يتجاوز الخطوط العامة لبرنامج اليمين المتطرّف في إسرائيل وهذا سيفلّص من هامش المناورة أمام الحكام في الدول العربية.

جديد الاستيطان الصهيوني

في إطار سياسة العدو في القدس، صادقت "اللجان اللوائية" في بلدية الاحتلال في القدس على مخطّط لإقامة شبكة من الأنفاق حول المدينة، هي عبارة عن تسهيلات لبنية تحتية حيوية ترتبط بمشاريع استيطانية مستقبلية وتسهّل حركة انتقال المستوطنين من مستوطنات شرق المدينة وشمالها في معاليه أدوميم، ونيفي يعقوب وبسغات زئيف إلى مركز المدينة، بذريعة تخفيف الازدحام المروري شرق القدس وشمالها. وقال مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية التابعة لبيت الشرق، خليل تفكجي، أنّ سلطات الاحتلال "تسعى لربط المستوطنات في الشرق، خصوصاً معاليه أدوميم بمركز مدينة القدس، وتيسير حركة انتقال المستوطنين في هذه المنطقة بمركز المدينة ومنها إلى تل أبيب"، وأنّ "هذه التسهيلات في البنية التحتية تدرج في إطار مشاريع مستقبلية إستراتيجية وحيوية تعزز سلطات الاحتلال تنفيذها في محيط القدس، ومنها شبكة القطار التي ستنتقّر منها مسارات عدّة في محيط المدينة، بما في ذلك حي الشيخ جراح، وتسهيل انتقال المستوطنين من القدس الغربية إلى القدس الشرقية، كما ستسفر عن تسهيلات اقتصادية إقليمية بين الأردن وإسرائيل، ومنها مطار البقيعة الذي سيقام على أرض البقيعة في الخان الأحمر".

من جهته أفاد تقرير صادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، أنّ الشركة الاستيطانية "الشركة لتطوير جبال يهودا"، تعمل وبالتعاون مع المجلس الإقليمي الاستيطاني، "غوش عتسيون"، على إقامة ثلاث مستوطنات جديدة في الكتلة الاستيطانية التي يُطلق عليها "غوش عتسيون"، و"ستحلّ مشكلة السكن في القدس ومحيطها".

وفي سياقٍ آخر، صادقت سلطات الاحتلال على استكمال بناء الجدار العازل قرب مدينة رام الله، في الوقت الذي شرعت فيه ببناء مقاطع منه قرب جنين، حيث صدّق ليبرمان، على استكمال بناء الجدار الفاصل حول مستوطنة "بيت إيل"، شمالي شرق مدينة رام الله ليفصل بينها وبين مخيم الجلزون للاجئين الفلسطينيين.

مخطط استيطاني يتهدّد "جبل البابا" بالقدس

هدّدت الإدارة المدنية التابعة لسلطات الاحتلال بهدم منازل التجمّع البدوي "جبل البابا" بالقدس المحتلة، قرب مستوطنة "معاليه أدوميم" في المنطقة المعروفة (E1)، رغم وجود قرار من المحكمة العليا بمنع هدم تلك المنازل مؤقتاً. ويستهدف الاحتلال تجمّع "جبل بابا"، عبر هدم العديد من المنازل البدوية بهدف تهجير السكان من أراضيهم لصالح إقامة المشروع الاستيطاني الأضخم "E1"، من أجل ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" بمدينة القدس، وفصل شمال الضفة عن جنوبها.

مخطط "إسرائيلي" لإقامة "القدس الكبرى" حتى ٢٠٢٠

تسعى سلطات الاحتلال إلى إقامة ما يسمّى "القدس الكبرى" حتى ٢٠٢٠، بضمّ الكتل الاستيطانية، لحسم القضية الديموغرافية لصالح المستوطنين، وجعل الفلسطينيين أقلية في تجمّعات وأماكن معزولة، و"يجري الحديث عن تمديد مخطّطات ما يسمّى بالقدس الكبرى حتى ٢٠٥٠، بإقامة مستوطنات وبنية تحتية وشبكة أنفاق وشوارع وسكك حديدية، وكذلك بناء مطار بين القدس وأريحا على مساحات واسعة من الأراضي، وهو ما يحقّق ربط جميع المستوطنات داخل حدود بلدية القدس وخارجها وعزل القرى والأحياء الفلسطينية". وإنّ مخطّطات الاحتلال تقوم على أساس إقامة "دولة من المستوطنات" داخل الضفة، وتجمّعات معزولة من المدن والقرى الفلسطينية، تتّصل فيما بينها بشبكة من الجسور والأنفاق.

أمّا في الخليل فأكد تقرير صادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، أنّ سلطات الاحتلال الاسرائيلي تسعى لتغيير وجه مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة، في فصلٍ جديدٍ من التهويد، وذلك من خلال التقدم الجاري في المخطط الاستيطاني بالمدينة، حيث أصدرت قراراً يُتيح للمستوطنين المستولين على أحياء وسط البلدة القديمة المعروفة بمنطقة (H2) في الخليل حقّ تشكيل مجلس بلدي يمنحهم الخدمات الحياتية في المجالات المختلفة، له مخاطر تتعدّى تقديم خدمات البنية التحتية للمستوطنين. ومخاطر هذا القرار تشمل توسيع حدود مجلسهم واستملاك أراضي المواطنين بالقوة وبحجّة قوانين البلدية المزعومة.

ووفق "بروتوكول الخليل" عام ١٩٩٧ تسلّمت السلطة الفلسطينية أجزاء من مدينة الخليل أطلق عليها "h1"، فيما تواصلت السيطرة الإسرائيلية على القسم المتبقي "h2" ويطقنه قرابة ٤٥ ألف نسمة، وفيه تقع البلدة القديمة والمسجد الإبراهيمي.

فيما العدو لم يلتزم بالإتفاق، وأوضح التقرير أن قرار الاحتلال يقضي بتحويل البلدة بأكملها لمستوطنة واستملاك أراضي المواطنين بشكلٍ يظهر أنه قانوني وهو في الواقع "تطهير عرقي" يهدف لتهميرهم.

وتقيم "إسرائيل" سبع بؤر استيطانية وأكثر من مئة نقطة احتلالية داخل البلدة القديمة تتوزع بين حواجز ونقاط عسكرية حديدية وبوابات إلكترونية خاصة بمحيط المسجد الإبراهيمي، ويواصل الاحتلال الإسرائيلي سياسته الاستيطانية في قلب الخليل، من خلال تضيق الخناق على المواطنين الفلسطينيين في البلدة القديمة ومحيطها، ووضع وتنفيذ مخططات هدفها إرغام السكان الأصليين على الرحيل وجلب المستوطنين المتطرفين.

وجاء في التقرير: "في الخليل كل شيء متوقّع وقابل للحدوث بأي لحظة اعتقال، قتل، مصادرة، حواجز ثابتة وأخرى طيارة، منع دخول أو خروج، اقتحامات، مصادرة وهدم، ومنع صلوات ومنع رفع الأذان، تنغيص، استيلاء لشوارع لمنازل لأحياء، إغلاق لمساجد ولمدارس، ركود اقتصادي وتجاري، بل لا حياة هناك".

تشكيل لجنة متابعة بالخليل

عقدت بلدية الخليل والفعاليات والقوى الوطنية والإسلامية والعشائر والمؤسسات الحكومية والمدنية اجتماعاً طارئاً في قاعة بلدية الخليل، بهدف بلورة موقف ضد إجراءات الاحتلال الأخيرة والقاضية بتشكيل مجلس لإدارة شؤون المستوطنات في المدينة.

وأعلن في ختام الاجتماع تشكيل لجنة متابعة عليا، تعتبر في حالة انعقاد دائم، للتصدّي لقرار الاحتلال وإعلان الوحدة الوطنية المؤسساتية في الخليل. ودعا المشاركون جميع أصحاب المحلات التجارية المغلقة في البلدة القديمة لفتحها فوراً، ودعم صمودهم من خلال تكثيف التواجد في البلدة القديمة، والتوجّه لأداء الصلاة في مساجد البلدة القديمة والحرم الإبراهيمي.

ووجّه المشاركون دعوة لكافة المؤسسات والفعاليات لتفعيل الحراك الشعبي الرافض لهذا القرار العنصري، من خلال تكثيف التواجد وتنظيم الأنشطة والفعاليات والمشاركة في كافة فعاليات المقاومة الشعبية السلمية على أبواب الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة.

ودعت القوى الوطنية ومؤسسات وفعاليات وعشائر محافظة الخليل، الجميع إلى تحمّل مسؤولياتهم من أجل الحفاظ على خليل الرحمن عربية فلسطينية موحّدة رافضة للاستيطان والاحتلال.

ويأتي هذا الحراك بعد إعلان الاحتلال عن قرار بإقامة بلدية للمستوطنين تدير شؤونهم في مدينة الخليل، وهو ما يعني تعزيز تواجدهم والعمل على استهداف المدينة بشكل مباشر بهدف تهويدها.

فيما أعلنت سلطات الاحتلال ضمّ أربع قرى فلسطينية تقع إلى الغرب من رام الله، وهي قرى "الطيرة وبيت لقسيا وبيت سيرا وخرثا المصباح"، لتصبح تابعة "لارتباط" الرام في محيط القدس المحتلة بدلاً من رام الله، فيما كل ما يتعلق بمعاملات السكان خاصة فيما يتعلق بالهويات الشخصية وتجديدها واستصدار التصاريح.

ميزة هذه القرى أنها تقع جميعها على الطرف المقابل للشارع الاستيطاني المعروف باسم ٤٤٣ وهو شارع كفيل، إضافة إلى قرار ضمّ القرى الأربع بفصل وسط الضفة الغربية عن جنوبها.

أضف إلى ذلك البدء ببناء مستوطنة عميحي البديلة لعمونا قرب نابلس، وهي التي تفصل منطقة شمال الضفة الغربية عن محيطها.

وتعيد هذه الإجراءات الإسرائيلية إلى الأذهان مخطط "الأقاليم الأربعة"، التي يريد الاحتلال فرضها على الضفة الغربية وقطاع غزة بفصل القطاع عن الضفة أولاً، ثم تقسيم الضفة الغربية إلى شمال وجنوب وفصلهما، وأخيراً إبقاء الوسط كإقليم مستقل غير متصل بباقي الأقاليم.

ويعتبر هذا القرار مقدّمة لفصل سكان القرى الأربع عن مدينة رام الله والقرى المحيطة بها، خاصّة أنّ الفصل الأول لهذه القرى تمّ في العام ٢٠٠٥ عندما تمّ بناء الجدار الفاصل على طول الشارع الاستيطاني ٤٤٣.

ومثل هذا القرار هو بمثابة قلب الطاولة على السلطة الفلسطينية والعمل على إضعافها بشكل أكبر، خاصّة إذا تمّ ربط هكذا قرار مع ما جرى في الخليل قبل عدة أيام، حيث قرّرت إسرائيل إنشاء مجلس لإدارة شؤون المستوطنين في قلب مدينة الخليل المحتلة جنوب الضفة الغربية. وكذلك مخطط "أي ١" الاستيطاني الذي سيفرغ البدو الفلسطينيين من محيط القدس ويربط كافة المستوطنات المحيطة بها بالمدينة لصالح توسيع حدودها التي تطمح بها سلطات الاحتلال.

وكان وليد عساف، رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، قد اعتبر في تصريح سابق أنّ القرار الإسرائيلي يعني وضع اللمسات الأخيرة على شريط استيطاني بعرض أربعين كيلومتراً يفصل جنوب الضفة الغربية عن وسطها. وظهرت ملامح الشريط الاستيطاني ببناء مستوطنة عميحي.

أكّد خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط ونظم المعلومات، على أنّ هذا القرار هو رسالة قوية وشديدة الوضوح من الاحتلال للسلطة الفلسطينية مفادها "نحن الذين نحكم ونقرّر وليس أنتم". وإنّ تقطيع أوامر مدن الضفة الغربية عبر الاستيطان، يمثل هدفاً أنياً استراتيجياً لسلطات الاحتلال، وأكّد أنّ تقطيع الضفة الغربية لمناطق "أرباع"، يصب في تعقيد أي حلول مستقبلية في ملف الدولة الفلسطينية، ويحقّق من جهة ثانية سيطرة أمنية إسرائيلية على المناطق الفلسطينية بكل سهولة ودون أي عناء وكدر. وأشار إلى أنّ إقامة الاحتلال لمستوطنة "عميحي" جنوب نابلس البديلة لـ"عمونا" مؤخراً، يحقّق أهدافاً متعدّدة، غير أنّ الأخطر منها ما

يتعلق في كون المستوطنة تمثل سدّاً استيطانياً يفصل شمال الضفة عن وسطها، حيث يبدأ من حدود الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨ غرباً حتى غور الأردن شرقاً.

وتسعى "إسرائيل" للوصول إلى رقم "مليون" مستوطن يهودي في الضفة الغربية، خاصةً وأنّ الإحصاءات الحالية تقول أنّ الرقم وصل إلى قرابة ٦٥٠ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية مؤزّعين على ١٧٤ مستوطنة وحوالي مئة بؤرة استيطانية غير شرعية، بالإضافة إلى مئة موقع عسكري وعشرين موقع خدماتي وخمسة وعشرين منطقة صناعية على أراضي الضفة الغربية. وكان مركز عبد الله الحوراني للدراسات التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية قد أكّد في آخر تقرير له أن ارتفاعاً حاداً طرأ على مصادر الأراضي الفلسطينية وصل إلى ١٢٧% مقارنة مع العام الماضي.

ومن الواضح أنّ الاحتلال يسعى لكسر حاجز التفوق الديمغرافي الفلسطيني الحالي في الضفة لصالح المستوطنين اليهود، حيث يسعى لأن يُقدّم لهم شتّى أصناف التسهيلات والامتيازات لتشجيعهم على الانتقال إلى السكن في المستوطنات. والنهج الاستيطاني المتواصل للاحتلال يدلّ على أنّ الاستيطان أولويّة قصوى أكثر من تحقيق التسوية مع الفلسطينيين، وأنّ الرؤية الإسرائيلية القائمة رأس هرمها "دولة يهودية واحدة ما بين البحر والنهر".

المصالحة الفلسطينية

مع إعلان حركة "حماس" حلّ اللجنة الإدارية في قطاع غزة، وتعهّدها بتمكين حكومة التوافق من العمل بحرية وتنظيم انتخابات عامة، وموافقة حركة "فتح" على إلغاء العقوبات التي فرضتها على القطاع وحل المشاكل المالية والإدارية العالقة، تكون المخابرات المصرية حقّقت الاختراق المنشود للبناء عليه في تعزيز الدور المصري في الملف الفلسطيني ولعب الدور الأساس في التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، والتي يبدو أنّها جاءت بناءً على طلب أمريكي يهدف إلى طرف فلسطيني مفاوض، للمشاركة في المؤتمر المطروح إقليمياً للأطراف ذات العلاقة بمسيرة التفاوض لانجاز الحلّ الإقليمي للقضية الفلسطينية. ولقي قرار "حماس" حلّ اللجنة التي شكلت على مدار الأشهر الستة الماضية "عقدة العقد" أمام تحقيق المصالحة، ترحيباً واسعاً شعبياً وأمميّاً ومن الفصائل الفلسطينية.

قال عزام الأحمد: "تمّ الاتفاق مع المسؤولين المصريين على عقد لقاء بين "فتح" و"حماس" بعد أسبوع من تسلّم الحكومة مهمّاتها كاملة في قطاع غزة، بما في ذلك الوزارات وأجهزة الشرطة والأمن ومعبّر رفح وغيره، تمهيداً لعقد مؤتمر شامل للفصائل الفلسطينية الموقّعة على اتفاق القاهرة عام ٢٠١١.

وكان وفد "فتح" أصرّ على تنظيم انتخابات تشريعية فقط، فيما شدّدت "حماس" على تنظيم انتخابات للرئاسة ولللمجلس الوطني لمنظمة التحرير، إلى جانب الانتخابات التشريعية، قبل أن يوافق الطرفان على صيغة توافقية قدّمها المصريون تقضي بتضمين البيان عبارة "تنظيم الانتخابات العامة".

وأضافت المصادر، أنّ ثمة أصواتاً داخل "حماس" طالبت بقوة بحلّ اللجنة على قاعدة سحب الذرائع من عباس، واقتناعها بأنّه سيضع عراقيل جديدة أمام إنجاز المصالحة، ورغبةً في إنجاز مصر وتعزيز العلاقة

معها تحسباً لمستقبل غامض، فضلاً عن حاجتها إلى دور مصري فاعل في صفقة لتبادل الأسرى مع "حماس" تُعيد للحركة، في حال إنجازها وإطلاق أُلقي أسير مثلاً، جزءاً من بريق شعبيتها التي تهاوت.

وأشارت إلى أنّ وجود ضوء أخضر أميركي بإنهاء الانقسام وتوحيد الصف الفلسطيني، أعطى مصر وكل الأطراف دفعة جديدة لتهيئة المسرح لاتفاق سلام محتمل في صفقة يُعدّها لها الرئيس دونالد ترامب ومستشاروه. ولقنت إلى أنّ موافقة "حماس" على شروط عباس الثلاثة فاجأت "فتح" وحشرتها في "الزاوية"، ولم يجد وفد الحركة سبيلاً غير الموافقة والاستجابة لجهود مصر.

رغم ذلك، قالت المصادر أنّ "حماس" مطمئنة إلى مصر ودورها، لكن لديها شكوكاً تجاه نيّة عباس، وأضافت أنّ الاختبار الحقيقي للاتفاق الجديد سيكون على أرض الواقع بعد عودة عباس من الولايات المتحدة بأيام قليلة، وفي الوقت ذاته مدى استعداد "حماس" لتسليم الوزارات والهيئات الحكومية والأمن والمعابر لحكومة التوافق.

عضو اللجنة التنفيذية مجدلاني قال: "هناك ثلاث قضايا جوهرية تضمن إنهاء الانقسام هي: من هي الجهة المسؤولة عن معابر قطاع غزة، والجهة المسؤولة عن جمع الضرائب والإيرادات المحليّة بالقطاع، والمرجعيّة الأمنيّة"، متسائلاً: "هل ستكون الثلاث قضايا تحت تصرّف حكومة الوفاق، أم أنها ستكون تحت تصرّف حركة حماس؟". وتابع: "الثلاثة قضايا تعطي مؤشرات ومجال لاختبار جدية حركة حماس بإنهاء الانقسام، والتأسيس للمرحلة القادمة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء الانتخابات الرئاسية".

نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، **موسى أبو مرزوق**، قال: "المطلوب استجابة سريعة للمبادرة عبر إلغاء كل الإجراءات التي اتّخذت ضد غزة، والإيعاز للحكومة بالتوجّه إلى القطاع واستلام أعمالها كاملة، وكل مسؤولياتها وصلاحياتها مع تأكيد الربط بين الصلاحيات وتوليّ المسؤوليات"، وأضاف أنّ "حماس" تتوقّع أيضاً من القيادة الفلسطينية الاستجابة لدعوة القاهرة إلى الحوار في كل المسارات المطروحة، بينها الانتخابات وإصلاحات منظمة التحرير والمجلس الوطني، والملفات الأخرى. ولفت إلى أنّ "تيار دحلان موجود في قطاع غزة، وهو مكوّن من مكوّنات الحركة السياسية، ولديه ١٦ نائباً، ولا يمكننا تجاهل هذا المكون"، مضيفاً: "لسنا نحن من يجب أن نسأل عن هذا التيار لأن إجراءات القيادة الفلسطينية بحقّ النواب وقطع الرواتب والإحالة على التقاعد وكل التدابير الأخرى التي اتّخذت، تسببت بتكوين هذا التيار".

وتطرّق إلى ملف "سلاح المقاومة"، مشدداً على أنّ "موضوع سلاح المقاومة لم يُطرح في أي نقاشات سابقاً، ولن يكون مطروحاً على طاولة الحوار. سلاح المقاومة لكل الشعب الفلسطيني، وهو ضمانة مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، لذلك لا يمكن العبث بهذا الملف"، مؤكداً أنّ حماس مستعدة لتقاسم المسؤولية عن صنع قرار الحرب والسلام في شكل إيجابي مع القيادة، مؤكداً أنّ "قرار الحرب والسلام مسؤولية وطنية وقرار جماعي، وحماس مستعدة للالتزام بالمسؤوليات الوطنية، لكن لا بدّ من التوافق على كل ما هو مطروح في الساحة السياسية، وكل ما يتعلّق بمصير ومستقبل الشعب الفلسطيني".

آليات تنفيذ المصالحة

كشفت مصادر خاصة لصحيفة "القدس" المحليّة تفاصيل الاتفاق بين حركتي فتح وحماس في القاهرة، والذي تمّ بموجبه إعلان حركة حماس حلّ اللجنة الادارية، ويقوم الاتفاق على النقاط التالية:

١- تعقد حكومة الوفاق الوطني اجتماعاً في غزة لدراسة الأوضاع، وإجراء تقييم شامل للظروف الميدانية.

٢- تقدّم الحكومة بعد ذلك تقريراً مفصلاً يتمّ عرضه في اجتماع ثنائي بين حركتي فتح وحماس في القاهرة خلال عشرة أيام، ويكون بمشاركة ومراقبة مصرية ويبحث كل الملفات العالقة وأبرزها: الأمن، والمعايير، والموظفين، والكهرباء، ويبحث كذلك آليات تحقيق المصالحة بناء على اتفاق القاهرة الموقع عام ٢٠٠٥ واتفاق المصالحة المبني عليه الموقع في ٢٠١١.

٣- بعد ذلك يتفق الطرفان على اجتماع آخر موسّع بمشاركة فصائل منظمة التحرير يبحث بقيّة الملفات العالقة والمشاركة، بينها الانتخابات، الرئاسية، والتشريعية، وانتخابات منظمة التحرير.

وذكرت صحيفة الحياة اللندنية أنّ ثمة إجماعاً داخل حركة "حماس"، بأقاليمها المختلفة، على التفاهات التي تمّ التوصل إليها مع مسؤولين مصريين وحركة "فتح" في حوارات القاهرة، خصوصاً في ضوء "الضمانات" المصرية، وبوجود "ضوء أخضر أميركي" لإنهاء الانقسام الفلسطيني، لكن الحركة شددت على تمسكها بإدارة الأمن في قطاع غزة إلى حين تسوية الملف الأمني نهائياً، وأعلنت أنّها ستحتكم إلى الانتخابات في شأن وزنها وشعبيتها.

المصالحة والصمت الإسرائيلي

تساءل الكاتب "يوني بن مناحيم" بموقع نيوز ون الإخباري، عن الصمت الإسرائيلي إزاء مباحثات المصالحة الفلسطينية الجارية بين حركة (حماس) وحركة (فتح)، معتبراً أنه سلوك غريب عن إسرائيل، موضحاً أنّ هذا الصمت يتزامن مع ما يجري الحديث عنه من رفع الفيتو الأميركي عن المصالحة، وإعطاء الرئيس دونالد ترامب الضوء الأخضر لمصر والسلطة الفلسطينية لاستكمال هذه المصالحة بغرض الخروج بموقف فلسطيني موحد للذهاب لمفاوضات سياسية مع إسرائيل. وأنّ إسرائيل التي أعلنت معارضتها لاتفاقيات مصالحة فلسطينية سابقة بصورة حادّة، ورفضت أي تعاون وتقاسم للحكم بين حماس والسلطة الفلسطينية، ربما تحاول هذه المرة التزام الحذر وعدم التعقيب، انطلاقاً من تقديرها بأنّ اتفاق المصالحة لن يخرج إلى النور ولن تتمكّن الحركتان من ترجمة تصريحاتهما إلى سلوك عملي على الأرض.

وأوضح أنّ إسرائيل لديها تقديرات بأنّ حماس ذاهبة باتجاه تقليد نموذج حزب الله في لبنان ونقله لقطاع غزة، وأنّ الحركة لا تريد أن تكون مسؤولة عن إدارة شؤون الفلسطينيين الحياتية والمعيشية في غزة، وفي الوقت ذاته تريد الاستمرار في المحافظة على الوضع الأمني الداخلي وعدم تفكيك الأجهزة الأمنية أو جهازها العسكري.

وأشار إلى أن إسرائيل تقدّر بأن حماس قد تصل في محاكاتها لنموذج حزب الله إلى تشكيل حزب سياسي مقرب من الحركة للدخول في الانتخابات البرلمانية، وربما المشاركة بوزراء في الحكومة القادمة.

وختم بالقول أن معلومات إسرائيل الأمنية تفيد بأنّ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يدرك نوايا حماس، لكنه سيبدّل جهده لمنعها من تنفيذها، وهو يريد من هذه المصالحة تحقيق إنجاز سياسي خاص به، يظهره ممثلاً لكل الفلسطينيين، وناجحاً في توحيدهم بعد عشر سنوات صعبة من الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية.

المصالحة الفلسطينية حاصرت إسرائيل..

قال مساعد مدير المخابرات الحربية المصرية الأسبق اللواء ممدوح الإمام: "المصالحة الفلسطينية حاصرت إسرائيل في ركن واضح وهو السلام، وهذا يعني أنه أصبح هناك مفاوضات فلسطيني واحد لديه تفويض من الشعب الفلسطيني، يستطيع الجلوس مع إسرائيل على مائدة مفاوضات برعاية دول المنطقة الكبرى".

وأضاف: "مع وجود مفاوض فلسطيني ممثل للشعب الفلسطيني فقد انتهت الحجج الإسرائيلية، حيث كانت إسرائيل تقول مع من سأفاوض، هل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أم حركة حماس في قطاع غزة؟، حيث إن الاتفاق التاريخي الذي حدث بتوحيد الصف الفلسطيني أبطل هذه الحجج الإسرائيلية".

وأوضح الإمام، أن الخطوة الأساسية من ملف المصالحة الفلسطينية الفلسطينية قد تمت بالفعل، وهي وجود حكومة واحدة للشعب الفلسطيني، مبيّناً أنّ ما سيتبع ذلك ضمن مصلحة الشعب الفلسطيني هو دعوة الاتحاد الأوروبي لإرسال مراقبيه في المعابر، وبالتالي يتم تنفيذ اتفاقية المعابر عام ٢٠٠٥ بحرية التنقل للشعب الفلسطيني والاستيراد والتصدير وإقامة ميناء ومطار لقطاع غزة، ولكن الخلاف الفلسطيني هو الذي أحر ذلك.

ويُشار هنا إلى أنه خلال رعاية مصر لجلسات المصالحة منذ عام ٢٠٠٩ لم تكن جادة في التعامل مع ملف المصالحة ولم تكن تعتبر إنجاز المصالحة الفلسطينية اختباراً لمكانتها وحضورها العربي والدولي، كما كانت منشغلة بقضايا أخرى تراها أكثر أهمية. ومن هنا لاحظنا سكوتها على ممارسات الأطراف الفلسطينية عندما كانوا يتعاملون مع ملف المصالحة باستخفاف أو ينقلون ملف المصالحة من بلدٍ إلى آخر حتى لأطراف مُعادية لمصر.

الأمر تغيرت في الفترة الأخيرة بالنسبة لكل الأطراف وخصوصاً بالنسبة لمصر، فلأول مرّة تضرب مصر على الطاولة وتعلن نفاذ صبرها من عبثية الفلسطينيين في التعامل مع ملف المصالحة، وكانت واضحة مع حركتي حماس وفتح في اللقاءات الأخيرة في القاهرة بأنها ستأخذ على عاتقها مهمة إصلاح البيت الفلسطيني وفرض رؤيتها ومن لا يتجاوب معها فهناك بدائل عنه وليتحمل المسؤولية.

بالعودة إلى ما جرى خلال الأيام الأخيرة في القاهرة، يبدو أنّ مصر استعادت دورها في استلام زمام ملف المصالحة الفلسطينية ويتبدى ذلك من خلال نجاحها في إقناع حماس بالتجاوب مع (مبادرة الرئيس أبو مازن) فيما يتعلّق بحلّ اللجنة الإدارية تمهيداً للنظر في إجراءات الرئيس تجاه موظفي غزة والسماح لحكومة الوفاق بممارسة عملها في القطاع ثم استكمال تنفيذ اتفاق القاهرة لعام ٢٠١١.

لا نقلل من قيمة ما تمّ إنجازه ومصر مشكورة على جهودها، ولكن ما تمّ إنجازه حتى الآن هو إزالة عقبة إضافية ظهرت منذ سنة أمام المصالحة وهي تشكيل حركة حماس لجنة لإدارة قطاع غزة وردّ الرئيس بإجراءات عقابية.

عرض مصري لتبادل الأسرى

كشفت مصادر مطلّعة النقاب عن أنّ الجهات الأمنيّة المصرية عرضت على حركة حماس "صيغة توافقية" بشأن إنجاز صفقة تبادل الأسرى بين الحركة وإسرائيل برعاية المخابرات المصرية لتجاوز الخلاف حول نقطة أسرى صفقة شاليط التي أبرمت في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١١. وقالت المصادر أنّ مصر عرضت على حماس صيغة تتضمّن أن تُسلّم إسرائيل جنّامين نحو ٣٩ شهيداً فلسطينياً احتجزتها إسرائيل خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، من بينهم ١٩ ناشطاً من حركة حماس، مقابل قيام حماس بالكشف عن مصير ما لديها من أسرى.

وسيتبع تلك الخطوة، الإفراج عن أسرى صفقة شاليط الذين تمّ اعتقالهم، ثم الدخول في مفاوضات جادة وحقيقية لإنجاز صفقة تبادل يتمّ التوافق عليها من خلال جلسات غير مباشرة برعاية من جهاز المخابرات المصرية.

وأشارت المصادر إلى أنّ هناك تفاهم مصري- إسرائيلي على أن تلتزم إسرائيل بأي مفاوضات في حال تمّ التوصل لاتفاق مع حماس.

ولم يتمّ التعرّف على موقف حماس من العرض المصري هذا، كما وأنّ حماس لم تؤكّد أو تنفي هذه التقارير ورفضت جهات رسمية في حماس التعقيب على ذلك.

وتشترط حركة حماس للقبول ببدء مفاوضات مع إسرائيل بشأن صفقة تبادل الأسرى أن يتمّ الإفراج عن أسرى صفقة شاليط الذين أعادت سلطات الاحتلال الاسرائيلية اعتقالهم عقب خطف المستوطنين الثلاثة في تموز/ يوليو ٢٠١٤.

وكانت المصادر قد أشارت إلى أنّ مصر لديها خطة ستنفّذها تشمل إنجاز المصالحة الفلسطينية الداخلية، يتبعها توافق مع إسرائيل لرفع الحصار عن غزة والدخول في مفاوضات تهدئة طويلة الأمد، وتعزيز ذلك بالتزامن مع إتمام صفقة تبادل جديدة دون أن تصح عن أي تفاصيل بشأن هذه الصفقة.

رئيس أركان جيش العدو "جادي إيزنكوت"

أجرى موقع واللا الإسرائيلي الإخباري مقابلة مع رئيس أركان جيش الاحتلال، "جادي إيزنكوت"، شاملة ومطوّلة بمناسبة رأس السنة العبرية، قال فيها أنّ العام الماضي كان جيداً من الناحية الأمنية لإسرائيل، وأنّ العنف انخفض في الضفة الغربية وغزة وعلى الحدود اللبنانية وفي الجولان. وقال أنّ وجود ٢,٨ مليون فلسطيني مقابل ٤٠٠ ألف مستوطن يخلق واقع مركّب ومعقّد أمنياً، وأنّ مهمّة الجيش محاربة "الارهاب" الفلسطيني. وكشّف أنّه في بداية العام ٢٠١٥ تلقّى الجيش إنذاراً بحدوث الانتفاضة الشعبية، وأنّه تمّ إعداد الجيش بشكلٍ جيّدٍ لمواجهة لأنها كانت من نوع جديد لا يعتمد على العبوات والاستشهاديين من فتح وحماس والجهاد كما حدث في العام ٢٠٠٠، بل على مئات الشبان الذين يحملون سكين ويقرّرون تنفيذ عملية فردية.

وأضاف: "استطعنا خلال ثلاثة شهور أن نجد طرق لمواجهة هذه الظاهرة الفردية، ومن ضمن الأدوات اللجوء إلى مواقع التواصل وكشف المنفّذين المحتملين، ولكن هذا لا يعني أنّ المواجهة القادمة ستكون شبيهة"، جازماً أنّ الجيش لن يستطيع منع العمليات بدرجة صفر لأنّ الشروط على الأرض تنتج العنف.

وتحدّث عن واقع وجود ٣٠٠٠ خَطّطوا لتنفيذ عمليات مع إعطاء ٣٠ ألف تصريح دخول وعمل إلى إسرائيل، وهي التوصية التي تقدّم بها الجيش للمستوى السياسي حيث أصبح عدد العمال في إسرائيل ٧٥ ألف عامل بالإضافة إلى ٢٠ ألف تاجر، وهناك ٥٠ ألف عامل بدون تصريح.

وحول تركيب بوابات في الأقصى قال إيزنكوت أنّه لا يعتقد أنّها كانت خطوة صحيحة رغم أنّ التركيب جاء بعد عملية صعبة في الأقصى، مضيفاً أنّه ليس من الصواب تغيير الوضع القائم في الأقصى، ولكن ولأنّ المكان لا يخضع للجيش ولا يدخل ضمن صلاحياته لم يتدخّل في التفاصيل في البداية، ولكن توصية الجيش كانت واضحة، وهي عدم المسّ بالوضع القائم وعودة الصلاة كما كانت في السابق.

وقال: "غزة تعيش أوضاع صعبة وتحديداً في موضوع المياه والكهرباء، ولكن لا يوجد مجاعة ولا ضائقة في الغذاء لأنّ إسرائيل تسمح بمرور ألف شاحنة للقطاع يوميا"، متّهماً حماس بأنّها توجّه الإمكانيات التي تصلها إلى العمليات وبناء الأنفاق وتطوير بنيتها العسكرية وليس الاهتمام بالمدنيين وإعادة تأهيل القطاع وبناء مناطق صناعية.

وتابع: "أدعم مبدئياً إقامة ميناء في غزة، لكن كي يكون هناك ميناء ويكون هناك مشاريع كبيرة ويكون هناك مناطق صناعية يجب أن تكتمل هناك شروط تسمح لنا أن نحقق ذلك". وأشاد إيزنكوت بحالة الهدوء الكبيرة على حدود القطاع لأول مرة منذ عام ١٩٦٧، حيث قال: "لقد نجحنا بخلق قوة الردع لكن ذلك لا يعني أنّ حماس توقفت بجهودها لبناء ترسانتها العسكرية". مشيراً إلى أنّ الجيش يسعى لإبقاء حماس تحت قوة الردع مع تحسين حياة السكان، وأنّ الوضع الصعب في غزة الذي تعيشه حماس أجبرها على المصالحة مع فتح وإعلان حلّ اللجنة الإدارية، و"نحن لا نرى وجود حكومة فلسطينية معتدلة إلا حكومة السلطة رغم كل أوجه القصور فيها".

وهدّد حماس برّدٍ قاسٍ في حال اخترقت أنفاقها من جديد المناطق الإسرائيلية على الحدود، مشيراً إلى أنّه يجري العمل بشكلٍ كبيرٍ في الجدار الجديد على الحدود.

حول العلاقة مع السلطة والتنسيق الأمني قال إيزنكوت أن العلاقة جيدة وأن هناك تنسيق أمني غير مباشر لأن هذا يخدم الطرفين، معترفاً أنّ التنسيق تأثر بأحداث الأقصى ولكن لا زال قائم من خلال المنسق، وأنهم في الجيش حريصون على حفظ مصالحهم في الضفة وبقاء مستوى معيشة جيد للفلسطينيين، لأن هذا ينعكس مباشرة على الأمن.

وعن الجنود الأسرى في غزة قال: "مسألة استعادة الجنود للدفن في إسرائيل مسألة تشغل الجيش والأمن الإسرائيلي طوال الوقت، وفي حال كان هنالك مجال للعمل العسكري فسيعرض الجيش جنوده للخطر في سبيل استعادة رفاقهم". وتابع "سنعرض حياة جنودنا للخطر إذا احتجنا لذلك في سبيل مهمة مناسبة، ونتابع هذا الأمر جيداً عبر قادة وأشخاص يكمن تخصصهم في القتال والمفاوضات".

بعد ٢٤ عاماً أوصلو فشل والتهديد الفلسطيني يزداد

قال رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي ورئيس جهاز الشاباك السابق، آفي ديختر، في خطاب له في مركز السياسات ضد الإرهاب: "على إسرائيل أن تعترف أنه وبعد ٢٤ عام من التجريب ثبت أن أوصلو فشل"، وأضاف بأنّ تهديد الفلسطينيين على إسرائيل الآن أكثر مما كان عليه في العام ١٩٩٣.

وقال ديختر: "علينا الاعتراف بفشل أوصلو بعد مرور ٢٤ عاماً عليه، توقّعنا نحن، العرب والأوروبيون والأمريكيون، أن يؤدي أوصلو لوقف أعمال العنف وإطلاق النار، وأن تسجن السلطة الفلسطينية كل ما ينتهكه. وكنا نظن أننا نبرم الاتفاق مع سلطة فلسطينية واحدة تمتلك سلاحاً واحداً للأمن الداخلي وقانوناً واحداً، ولكن بالعشر سنوات الماضية أصبح لدينا سلطتين فلسطينيتين، واحدة في غزة والثانية في رام الله".

وأوضح: "لا يمكن التطلع نحو المستقبل عندما لا يتفق الطرفان على تعريف من هو الإرهابي". وتابع ديختر: "لم هناك حظوظ للمفاوضات لا في عهد ياسر عرفات ولا في عهد أبو مازن، ولن يكون لها حظوظ ما دامت كلمة "الإرهابي" تحمل معنى لدى الفلسطينيين، وآخر مختلف تماماً لدى الإسرائيليين، أوروبا والولايات المتحدة".

وأضاف: "العراقيل الأساسية التي تحول دون الوصول لتفاهات بين إسرائيل والفلسطينيين، هي أولاً نظرتهم للإرهابي كبطل، والثانية حقيقة أنهم وقعوا في غرام عيشهم كلاجئين. وعندما نتعامل مع حماس، الجهاد الفلسطيني، داعش وآخرين، فإنّ الدرس الذي تعلمناه هو محاربتهم، لأننا إن لم نحاربهم اليوم فسندج أنفسنا نحاربهم وهم مستعدون أكثر ومسلحون أكثر، علينا أن نكون أقوىاء بهذه المنطقة، وإلا فإننا لن نبقي هنا كدولة".

وخلص ديختر إلى أنّه "رويداً رويداً نرى من هو اللاعب المركزي على المنصة، هو ليس سنّيّاً، بل شيعياً يلعب دوراً خطيراً، علينا ألا نرتكب الأخطاء، لأنّها في منطقتنا تساوي اختفائنا من الوجود".

الاحتلال يسعى لزيادة العمليات الخاصة ضد حماس وحزب الله

أفادت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية بأن الجيش الاسرائيلي يعتزم الطلب من القيادة السياسية السماح له بزيادة العمليات الخاصة والاستراتيجية التي تهدف إلى منع تعاضم قوة حماس وحزب الله لتعزيز عامل الردع.

وقالت الصحيفة: "إن الجيش عمل على مدار سنوات بطرق تشغيلية عديدة تهدف لإحباط تعاضم قوى حماس وحزب الله منها كان الهجمات على مواقع هامة لتلك المنظمات والعمل الاستخباري والطرق الاقتصادية والسياسية بالإضافة لبعض التعاون الإقليمي الدولي".

وكانت من مهمّات الوحدات الخاصة بتلك العمليات في الجيش مؤخراً منع حزب الله من امتلاك صواريخ دقيقة وهو ما يعني أنها بالتأكيد يمكن أن تؤدي بعض المنشآت الاستراتيجية في "إسرائيل" أو القواعد المهمة للفوز في الحرب.

ووفق الصحيفة، الجيش الإسرائيلي لا يعتبر حصول حزب الله على هذه الصواريخ بأنه أصبح يمتلك تهديداً وجودياً، ولكن بالتأكيد يعرف بأنها تهديد استراتيجي شديد.